

الفصل السابع: نظام النقد الدولي

١- صندوق النقد الدولي:

تكمن المبررات الحقيقية لإنشاء صندوق النقد الدولي في الظروف والتجارب والممارسات التي سادت في أوروبا بصورة عامة، في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية في الفترة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٩ - ١٩٣٩) ، وكان أهم ما أضر به الدول في تلك الفترة هو محاولة معالجة وحل مشاكل التجارة الخارجية والمدفوعات ومسألة تسويق الأغذية والمواد الأولية، تجنباً من اللجوء إلى الممارسات التمييزية في التجارة والصرف الأجنبي.

أما صندوق النقد الدولي: عبارة عن مؤسسة تمثل الحكومات، أنشئ بموجب معاهدة دولية (البريتون وودز) إذ تولى وضع موادها ممثلون عن ٤٤ دولة اشتركوا في مؤتمر عقد في بريتون وودز بولاية نيوهامبشر في الولايات المتحدة الأمريكية في تموز ١٩٤٤ لإشراف على عمل النظام النقد الدولي الجديد.

وقد تمخض هذا المؤتمر عن اتفاقيتين دوليتين: تتعلق الأولى بإنشاء صندوق النقد الدولي، وبينما تتعلق الثانية، بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير واكتسبت الاتفاقيتان قوتها في عام ١٩٤٥، بينما باشر الصندوق مزاولة نشاطه في عام ١٩٤٧.

حيث قدم في هذه المؤتمر مشروعين، الأول مشروع تقدمت به إنكلترا ويعرف بخطة كينز، وقد تضمن اقتراحات بخصوص إنشاء اتحاد دولي تكون مهمته شبيهة بمهام البنك المركزي في النظام النقدي المحلي في إدارة النقود، إذ تكون النقود في هذه المؤسسة من وحدات أطلق عليها اسم بانكور وهي عبارة عن وحدة قياسية حسابية قياسية تستخدم في تسوية المدفوعات، ترتبط قيمتها بالذهب .

وآخر مشروع تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية ويعرف بخطة وايت، ويتلخص جوهر اقتراح هاري وايت، قيام نظام النقد الدولي بالعمل على استقرار أسعار الصرف عبر إنشاء صندوق لتثبيت أسعار الصرف، واقترح (رايت) أن يكون حجم الحصة لأي دولة على أساس دخلها القومي وما في حوزتها من الذهب والعملات الأجنبية، ويجدر

القول أن المقترح الأخير يعبر عن مصالح الولايات المتحدة ، التي كانت تمتلك آنذاك أكبر كمية من الذهب وأعطى دخل في العالم .

ولتوضيح أوجه الاختلاف بين هاتين الفكرتين ، الأولى تقود إلى إنشاء مصرف عالمي وعملة عالمية (بانكور) وتقوم على فكرة الإيداع . وأما الفكرة الثانية ، فقد ركزت على القضايا المتعلقة بإعادة الأعمار وتضمنت اقتراحات بإنشاء صندوق دولي لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المستمر على الصعيد العالمي وكذلك مصرف متخصص للتعمير والإتماء .

ويتألف صندوق النقد الدولي من مجلس للمحافظين ، الذي يعتبر أعلى هيئة في الصندوق وتجتمع مرة كل عام ، أو بناء لطلب ١٥ عضواً أو بناء لطلب أعضاء يشكلون ربع الحصص ، ويمثل كل دولة محافظ ومحافظ مناوب ، وغالباً ما يكون وزيراً للمالية لبلده أو حاكماً للبنك المركزي .

وتعكس حصة مساهمة كل دولة بشكل عام وزن البلد العضو في الاقتصاد العالمي ، وتتألف من ٢٥% ذهباً و ٧٥% من عملة البلد ، وفي حالة عدم توافر كمية الذهب والدولارات المطلوبة ، فيجب دفع ١٠% من الذهب وتدفع النسبة المتبقية بالعملة الوطنية .

ويتمتع المجلس أيضاً بكافة السلطات للإشراف على أعمال الصندوق بما فيها قبول الأعضاء الجدد ومراجعة الحصص وتعديل قيم العملات والتعاون مع المنظمات ، وتوزيع صافي الدخل ، ومطالبة بعض الأعضاء بالانسحاب وتصفية الصندوق ، والنظر في الاستخدامات .

١-١- أهداف صندوق النقد الدولي :

يسعى الصندوق إلى الحفاظ على تدابير تمويلية منتظمة ومستقرة بين الأعضاء بغية تشجيع التجارة الدولية وتوازن ميزان المدفوعات ، ويمكن تلخيص أهداف الصندوق بما يلي : -

١- تشجيع وتنمية التعاون الدولي في المجالات النقدية عن طريق إيجاد هيئة دائمة لمتابعتها.

٢- التنشيط المتوازن للتجارة الدولية، مع ضمان الحفاظ على مستوى مرتفع من العمالة والدخل.

٣- ضمان ثبات أسعار الصرف وضرورة تجنب التنافس في تخفيض قيم العملات، لكون سعر الصرف يعتبر من المسائل ذات الأهمية الدولية في تغيير إمكانية الدول الأعضاء.

٤- المساعدة على وضع نظام متعددة الأطراف للمدفوعات الدولية تحقيقاً للمصلحة السياسية والاقتصادية بين الأعضاء.

٥- إشاعة الثقة لدى الدول الأعضاء وذلك بجعل موارد الصندوق متاحة لهم بصفة مؤقتة، وبضمانات كافية، وإتاحة الفرصة لها لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها، دون اللجوء إلى إتباع وسائل من شأنها تقويض الرخاء القومي والدولي.

٢- البنك الدولي IBRD

البنك الدولي والمؤسسات التابعة له :

تشمل عبارة البنك الدولي كلاً من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية المنتسبة إليه، كما تنسب إلى البنك الدولي مؤسستان أخريان هما مؤسسة التمويل الدولية، والتي تعمل بصورة وثيقة مع المستثمرين من القطاع الخاص، وتستثمر في مؤسسات تجارية في الدول النامية.

والوكالة الدولية لضمان الاستثمار والتي أنشئت لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية عن طريق حماية المستثمر من مخاطر الاستثمار غير التجاري. حيث أنشئ البنك الدولي في سنة ١٩٤٥، وهو بنك تملكه حكومات ١٨٣ بلداً ، اكتتبت في رأسماله، ويربط حقوق التصويت باكتتاب هذه الدول في رأس ماله ، التي تستند بدورها إلى القوة الاقتصادية النسبية لكل الدولة.

إن البنك الدولي لا يستهدف تعظيم أرباحه، ويقدم القروض للمقترضين المتمتعين بالأهلية الإنمائية، ولا يقدم المساعدة إلا للمشروعات التي يحتمل أن تحقق عائداً اقتصادياً حقيقياً.

أهداف البنك الدولي:

بدأ البنك الدولي يدخل الأهداف في نسيج عملياته عن طريق:

• تكثيف جهود البنك الدولي لمساعدة الدول النامية على مكافحة الفقر وتعزيز أهليتها للتمتع بتخفيف كبير لأعباء ديونها الخارجية.

• مساعدة البرامج التنموية المستندة إلى النتائج.

• توسيع نطاق البحوث عن كيفية زيادة فعالية القطاع العام وإسراع خطى التقدم.

• العمل مع الشركاء لتنسيق المساندة المقدمة من المانحين على المستوى القطري،

والتعاون مع المانحين الآخرين ضمن برنامج عالمي للرقابة